

قرار مجلس النواب رقم (9) لسنة 1994م
حول القرار الجمهوري بالقانون رقم (41) لسنة
1991م
بشأن الأوسمة

باسم الشعب :

رئيس مجلس النواب :

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 1990م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.
- وبناءً على المداولة التي اجراها المجلس حول القرار الجمهوري بالقانون رقم (41) لسنة 1991م بشأن الأوسمة .

(أقر مجلس النواب ما يلي)

مادة (1) : وافق مجلس النواب في جلسته السادسة عشره من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الإنعقاد السنوي الثاني المنعقدة بتاريخ 1415/2/18هـ الموافق 1994/7/26م على القرار الجمهوري بالقانون رقم (41) لسنة 1991م بشأن الأوسمة .

مادة (2) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمجلس النواب - بصنعاء

بتاريخ 18/صفر/1415هـ

الموافق 26/يوليو/1994م

عبدالله بن حسين الأحمر

رئيس مجلس النواب

القرار الجمهوري بالقانون رقم (41) لسنة 1991م
بشأن الأوسمة

رئيس مجلس الرئاسة :

- بعد الإطلاع على إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية .
- وعلى دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1990م بتشكيل مجلس الوزراء .
- وبعد موافقة مجلس الرئاسة ،

❦ قرار ❦

مادة (1) : يسمى هذا القانون قانون الأوسمة " للجمهورية اليمنية " .

مادة (2) : يكون للعبارات والألفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الجمهورية : الجمهورية اليمنية .

مجلس الرئاسة : مجلس الرئاسة للجمهورية اليمنية .

مجلس الوزراء : مجلس الوزراء للجمهورية اليمنية .

مادة (3) : تتكون الأوسمة الجمهورية من الأوسمة التالية :

أولاً : الأوسمة الرفيعة :

1- وسام الجمهورية وهو أعلى وسام في الدولة .

2- وسام الوحدة 22 ويتكون من 3 درجات مايو

3- وسام 26 سبتمبر : ويتكون من 3 درجات

4- وسام 14 أكتوبر : ويتكون من 3 درجات

5- وسام 30 نوفمبر : ويتكون من 3 درجات

2- أحقية العلاج على نفقة الدولة داخل الجمهورية أو خارجها .

3- الأولوية في الالتحاق بالدراسات الجامعية في الداخل والخارج .

4- أولوية إلتحاق بالكليات العسكرية متى توافرت شروط اللياقة الصحية .

5- أولوية الإيفاد في المنح والبعثات الدراسية .

6- أ- أي مزايا أخرى يرى رئيس الجمهورية منحها للأسرة .

ب- لا يترتب على استحقاق المزايا المنصوص عليها في الفقرة السابقة حجب أو انقاص أي مزايا أو تعويضات أو معاشات أخرى منصوص عليها في القوانين النافذة .

مادة (7) : تبقى الأوسمة والأنواط بنوعها ملكاً لورثة من منح له على سبيل التذكار دون أن يكون لأحدهم حق حملها أو التصرف بها .

مادة (8) : تمنح كافة المزايا الواردة بهذا القرار لأي شخص منح وسام أو نوط في السابق .

مادة (9) : يقدم طلب الأذن لحمل الوسام أو النيشان الاجنبي مع الوثائق المؤيدة إلى وزارة الخارجية التي تتقدم بعرض الموضوع على مجلس الوزراء ليقرر السماح بحمل الوسام أو النيشان أو عدمه وفي حالة الموافقة يصدر قرار من مجلس الرئاسة وتقوم وزارة الخارجية بتوجيه كتابي بذلك إلى من منح له الوسام أو النيشان مصحوباً بصورة من قرار مجلس الرئاسة .

مادة (10) : مع عدم الإخلال بأي عقوبات تنص عليها القوانين النافذة يجوز بقرار من مجلس الرئاسة تجريد حامل الوسام أو الوشاح والنوط منه إذا ارتكب أمر يخل بالشرف او لا يتفق والاحلاص للوطن .

ثانياً : الأوسمة للمؤسسات العسكرية والأمنية :

1- وسام الشجاعة .

2- وسام جرحى الحرب .

3- وسام الواجب .

4- وسام الخدمة .

5- وسام الشرف .

ثالثاً : الأوسمة والشارات التالية :

- وسام السبعين .

- شارتي مناضلي حرب التحرير .

رابعاً : الأوسمة المدنية :

■ وسام الاستحقاق ويمنح لمجالات مختلفة على النحو التالي :

- وسام الاستحقاق في الآداب والفنون .

- وسام الاستحقاق في العلوم .

- وسام الاستحقاق في الزراعة .

- وسام الاستحقاق في الصناعة .

- وسام الاستحقاق في التعاون .

- وسام الاستحقاق في الرياضة .

مادة (4) : تحدد شكل الأوسمة وأوصافها بقرار جمهوري .

مادة (5) : ترتب الأوسمة والأنواط المنصوص عليها حسب الترتيب الموضح في المادة الثالثة على أن تقدم كل درجة من الوسام على ما دونها من الدرجات .

مادة (6) : في حالة وفاة حامل الوسام أو النوط نتيجة استشهاده أثناء أدائه لواجبه الوظيفي أو العسكري أو كان استشهاده نتيجة اعتداء بسبب أداء هذا الواجب تستحق أسرته التي يعولها المزايا الآتية :

1- الأولوية في الحصول على المساكن التي تقيمها الدولة .

مادة (11) : من سبق أن منح لهم قبل نفاذ هذا القرار بقانون أوسمة وميداليات أو أنواط يحتفظون بكافة الحقوق والامتيازات التي كانوا يحصلون عليها نتيجة ذلك المنح.

مادة (12) : تحدد اللائحة التنفيذية قواعد منح الأوسمة ويصدر بشأنها قرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (13) : تلغى كل القوانين الصادرة بشأن الأوسمة في كل من صنعاء وعدن قبل صدور هذا القانون .

مادة (14) : يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 28/رمضان/1411 هـ

الموافق 13 / إبريل/1991م

حيدر أبو بكر العطاس

الفريق/ على

عبدالله صالح

رئيس مجلس

رئيس مجلس الوزراء

الرئاسة